

ملاحظات أولية حول حضور المحدد الجغرافي في السياسات الخارجية للدول العربية

دأحمد محمد الأمين انداري*
Abmedndary0@gmail.com

تقديم: يمثل العامل الجغرافي أحد المحددات الهامة للسياسات الخارجية للدول، لدرجة يمكن معها القول إنه يعد من بين أكثر العوامل تأثيراً في تلك السياسات¹، غير أن الدور الذي يؤديه العامل الجغرافي في صياغة وتوجيه السياسات الخارجية للدول يختلف من بلد إلى آخر، بسبب التداخل الكبير بينه وبين غيره من العوامل، وبسبب اختلاف درجة قوة الدول، وما تمتلكه من عوامل التأثير في محيطها الجغرافي، ودرجة تأثيرها بذلك المحيط كذلك².

ولا ينقص من قيمة تلك النظرة التي تولي أهمية كبيرة للعامل الجغرافي ما حدث من تغيير في أهمية هذا العامل في العصر الحالي، خاصةً بفعل ما أحدثته تقدم الأسلحة، و تطور تقنيات الاتصالات في نهاية القرن الماضي من تغيير، في قيمة الاعتبار الجغرافية³.

إذ أنه على الرغم من ذلك التغيير فإن العوامل الجغرافية ما زالت تحتفظ بأهميتها في مجال السياسة الخارجية؛ وتتجلى تلك الأهمية في كون تلك العوامل قد فرضت في حالات كثيرة على بعض الدول تبني أهداف قومية معينة، دون غيرها.

كما تظهر تلك الأهمية من أن موقع الدولة بين جاراتها المتاخمة لها يلعب دوراً كبيراً في تحديد وتطوير هويتها القومية، وأن الجوانب المختلفة لجغرافية الدولة تؤثر بشكل كبير في فرص تنميتها المحتملة⁴؛ وهو الأمر الذي يرجع إلى كون المعطيات المادية من مساحة⁵، وتضاريس، ومناخ، تضطلع بدور حيوي في تحديد ما إذا كان باستطاعة الدولة أن تمتلك بعض عناصر القوة، من قبيل أن تكون لها قاعدة اقتصادية وصناعية قوية، أو حدود يسهل الدفاع عنها، وما إذا كان بإمكانها أن تستوعب كمّاً كبيراً من السكان⁶. إضافة إلى ذلك فإن السياسة الخارجية للدولة تعد ذات أهمية كبرى في المحافظة على كيانها، وفي تقويته وإضعافه، فالدولة تقوى بجيرانها، أو تضعف بجيرانها⁷.

* أستاذ باحث، جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا.

¹ انظر: سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، مارس 2002) ص 261.

² انظر: الطالب ولد إبراهيم: العلاقات الموريتانية الخليجية (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية آكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005-2006م) ص 8.

³ انظر: علي الدين هلال وبهجت قرني، مسح للأدبيات الرئيسية وإطار مقترح للتحليل. في: علي الدين هلال وبهجت قرني (محررين) ترجمة جابر سعيد عوض: السياسات الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002) ص 31.

⁴ علي الدين هلال وبهجت قرني، م.س، ص 31.

⁵ اعتبر الباحث عز الدين عبد السلام في هذا الإطار أن اتساع مساحة الدولة نسبياً قد يعطيها ميزة سياسية واستراتيجية في بعض الأحيان كما هو حاصل مع ليبيا التي منحتها مساحتها الشاسعة قوة سياسية مقابل الدول الإفريقية الأقل مساحة. انظر: عز الدين عبد السلام مختار العالم: السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية (1951-1977م) (طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م) ص 165.

⁶ علي الدين هلال وبهجت قرني، م.س، ص 31-32.

⁷ إبراهيم أحمد سعيد: ما بين الجغرافيا السياسية ومخاطر الجيوبوليتك والعولمة (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2006م) ص 116.

وعلى الرغم من وجود العديد من المدارس والتيارات الفكرية التي حاولت إعطاء تفسيرٍ لحدود ذلك التأثير الذي تمارسه الجغرافيا على العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى السياسات الخارجية للدول بوجهٍ خاصٍ وطبيعته، واهتمامها داخل ذلك الإطار بمحاولة إبراز أطرٍ نظريةٍ تمكن من رصد معالم ذلك التأثير، فإن ذلك الموضوع لا يزال من أكثر المواضيع إثارةً للجدل في العلاقات الدولية عموماً، وفي السياسات الخارجية بشكلٍ خاصٍ، كما أنه لا يزال يعد من بين المواضيع الجديرة بالدراسة، نظراً لعدم كفاية الدراسات السابقة حوله.

وتتضاعف أهمية الحديث عن دور العوامل الجغرافية في السياسة الخارجية عند التعرض لحالة البلدان العربية، إذ أن حالة هذه الدول تعد من الحالات الدالة في هذا المجال.

وما يزيد من قيمة هذا الموضوع هو أن من شأنه أن يعطينا صورةً عن حجم التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه العوامل الجغرافية على العلاقات بين الدول، ومدى القيمة الكبيرة التي يمكن أن تحظى بها ضمن أولويات سياساتها الخارجية، ذلك أن المحددات الجغرافية قد لعبت بكل تأكيد دوراً كبيراً في بلورة السياسات الخارجية للدول العربية وإعطائها شكلها الحالي.

كما أن دراسة حالة تلك الدول من خلال التعرض للتفاعل الحاصل بين سياساتها الخارجية وموقعها الجغرافي بشكلٍ عامٍ، من شأنها أن تعطي الكثير من المصداقية لتلك النظرة القائمة منذ أمدٍ بعيدٍ، والقاضية بأن اعتبار الوضع الجغرافي للدولة يشكل أحد أهم محددات سياستها الخارجية، ومدخلاً لا غنى عنه لفهم تلك السياسة.

وتحاول هذه الورقة البحثية مقارنة موضوع الموقع الجغرافي من وجهة نظر علم السياسات الخارجية المقارنة، بغية الإجابة على سؤال بحثي مركزي، مفاده: إلى أي مدى كان للعامل الجغرافي تأثير على السياسات الخارجية للدول العربية؟.

والإجابة على السؤال البحثي تتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: كيف أثر العامل الجغرافي على السياسات الخارجية للبلدان العربية؟. وهل كان لذلك العامل تأثيرٌ إيجابي أم سلبي على تلك السياسات؟.

وسنعمل على الإجابة على الأسئلة التي يثيرها الموضوع من خلال اعتمادنا لعدة مناهج أهمها المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي.

ولدراسة الكيفية التي تؤثر بها العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول العربية، فإننا سنتناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور هي: أولاً، الموقع الجغرافي للدول العربية: الفرص والقيود؛ ثانياً، تأثير الموقع الجغرافي على السياسات الإقليمية للدول العربية؛ ثالثاً، مدى نجاح الدول العربية في توظيف موقعها الجغرافي في سياساتها تجاه المنظومة الدولية.

1. الموقع الجغرافي للدول العربية: الفرص والقيود

تشغل الدول العربية موقعاً جيواستراتيجياً هاماً على مستوى العالم، بل لعلنا لا نبالغ إذا اعتبرناه هو الأهم على الإطلاق؛ حيث تمتد أراضي العالم العربي "من المحيط الأطلنطي في الغرب إلى المحيط الهندي في الشرق، ومن القرن الأفريقي في الجنوب إلى جبال طوروس في الشمال"⁸.

وترجع الأهمية التي يحظى بها العالم العربي من الناحية الجيو إستراتيجية إلى كون دوله تتحكم في مجموعةٍ من الممرات المائية الهامة، مثل قناة السويس، وباب المندب، وخليج العقبة، والخليج العربي، ومضيق هرمز، الأمر الذي مكن هذه

⁸ انظر: علي الدين هلال وبهجت قرني، م.س، ص6.

البلدان من أن تمارس أدواراً نشطة في عددٍ من الحركات والمنظمات الدولية، والإقليمية، مثل حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية (سابقاً الاتحاد الأفريقي حالياً).⁹

إضافةً إلى ذلك، فإن الثروة البترولية التي تمتلكها بعض الدول العربية، مكنت تلك الدول من أن تتراكم "لديها موارد مالية هائلة، يمكنها إذا أرادت أن تستخدمها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية"¹⁰.

هذا الموقع الجغرافي المتميز، مكن الدول العربية من العديد من الموارد، وهي موارد حازت عليها الدول العربية نتيجةً لتحكمها في الممرات المائية الهامة، الأمر الذي مكنها من التواجد في صميم طرق الملاحة الدولية. ونتيجة كذلك لحيازتها لثروات إستراتيجية، مثل: البترول والغاز، بيد أن تلك الموارد لا تتم الاستفادة منها بالشكل الكافي، من أجل خدمة أهداف السياسات الخارجية لتلك الدول العربية.¹¹

كما أن هذا الموقع الجغرافي بالمقابل جعل من العالم العربي محطاً لأطماع العديد من القوى الكبرى الإقليمية منها والدولية، الأمر الذي كانت له انعكاسات بالغة الخطورة على أمن البلدان العربية وساهم في تقييد سياساتها الخارجية بنسبة كبيرة.

وعلى العموم فإنه يمكننا أن نجمل أهم الفرص التي يتيحها هذا الموقع للسياسات الخارجية العربية والقيود التي يفرضها على تلك السياسات في النقاط التالية:

أ. تمثل البلاد العربية -باستثناء الصومال وجيبوتي- إقليمياً ممتداً، ومتربطاً إلى أبعد الحدود من الناحية الجغرافية، الأمر الذي خلق العديد من القواسم المشتركة، وعناصر التشابه التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية، بينها، وجعلها تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً للتفاعلات فيما بينها.¹²

بيد أنه كان من المفترض أن يؤدي ذلك بالدول العربية إلى زيادة التنسيق فيما بينها، على الأقل على مستوى سياساتها الخارجية، غير أن ذلك لم يحصل، حتى في أحلك الظروف، مثل: حرب فلسطين، التي تظل شاهدة على فشل الدول العربية في التنسيق بين سياساتها الخارجية.

ب- تتمتع الدول العربية بموقعٍ وسطيٍّ على مستوى العالم، مما يعني سهولة التواصل بينها وبين باقي أجزاء العالم، الأمر الذي يمكن استثماره بشكلٍ كبيرٍ في التأثير في السياسة العالمية، إذا ما تمكنت تلك الدول من تنسيق سياساتها الخارجية، ونجحت في تعبئة مواردها لتحقيق أهداف تلك السياسات.

⁹ علي الدين هلال وبهجت قرني، م.س، ص 6.

¹⁰ علي الدين هلال وبهجت قرني، م.س، ص 6.

¹¹ لحسن الحظ فإن هناك بعض الإستثناءات القليلة في هذا المجال التي جسدت قدرة الدول العربية على الاستفادة من مواردها في دعم أهداف سياساتها الخارجية وتحقيقها، ومن بين الأمثلة على ذلك قيام الدول العربية المنتجة للبترول بتنفيذ حظر بترولي على الدول المؤيدة للإسرائيل في عام 1973 م. انظر: سامح راشد: العلاقات الخليجية العربية 1970 – 2000 (الأنطروالاتجاهات) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005م) ص 142.

¹² انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991) ص 28.

ج- أدت الأهمية الكبيرة للموقع الجغرافي للدول العربية، والثروات التي تتمتع بها تلك الدول، إلى جعلها تعاني باستمرارٍ من أشكالٍ مختلفةٍ من التدخلات الأجنبية، سواء كان ذلك في قالبٍ استعماريٍّ سافرٍ، أو في شكلٍ ضغوطٍ وقيودٍ على سياساتها الخارجية¹³.

د- تعتبر قضية الحدود الجغرافية من أكثر القضايا إثارةً للمشكلات بين الدول العربية¹⁴، ذلك أن تلك الحدود هي حدود مصطنعة، تم رسمها وفقاً لمصالح الدول الاستعمارية¹⁵، ولم تراعى فيها خصوصيات ومصالح بلدان المنطقة¹⁶، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغييرٍ جذريٍّ في العالم العربي برمته، فبعد أن كانت كل الدول العربية -ولفتراتٍ تاريخيةٍ طويلةٍ- تشكل إمبراطوريةً واحدةً مترامية الأطراف، أصبحت مقسمةً ومجزئةً إلى مجموعةٍ كبيرةٍ من الدول¹⁷، الأمر الذي أدى بالدول الصغيرة التي تنقصها مكونات الكيانات المستقلة إلى أن تصبح في حالةٍ من التبعية، والاعتماد المستمر على الدول الأكبر، من أجل جلب التأييد السياسي، والمساعدات الاقتصادية، والعسكرية¹⁸.

2. تأثير الموقع الجغرافي على السياسات الإقليمية للدول العربية

يمكن رصد بعض أوجه تأثير المحدد الجغرافي على السياسات الخارجية العربية في الملاحظات التالية:

بالنسبة للدول العربية المؤثرة في النظام الإقليمي العربي فإن كونها تشكل قلب النظام الإقليمي العربي، بحكم مجموعةٍ من العوامل من ضمنها -ولا شك- موقعها الجغرافي، جعلها مسئولةً عن حماية النظام الإقليمي العربي، واستمراره؛ وبالتالي، فقد كانت هذه الدول هي الأكثر تضحيةً من أجل استمرار هذا النظام، والأكثر مواجهةً لدول الهامش التي تستهدفه، سواء كانت تلك الدول الهامشية هي: إسرائيل كما في حالة مصر وسوريا، أو إيران كما في حالة العراق والسعودية¹⁹.

¹³ إن الموقع الجغرافي يمثل سلاحاً ذو حدين بحيث يمكنه أن يشكل عاملاً مساعداً للدولة في صيانة استقلالها وتدعيم قوتها وتسهيل اتصالها بالعالم الخارجي، كما أنه يمكن أن يكون بالمقابل مصدراً لعدم الاستقرار والمشاكل، إذ أن احتلال بلد ما لموقع جيوبوليتيكي مهم يعرضه لامحالة لمطامع القوى الكبرى، وبذلك تصبح تلك الدولة، ضحية لموقعها الاستراتيجي. انظر: منصور عسو: العلاقات الدولية (وجدة: دار النشر الشرقية، بدون تاريخ) ص29.

¹⁴ انظر: بطرس بطرس غالي، "الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 34، أبريل 1973م) ص28.

¹⁵ يرى حسن أبو طالب أن القاسم المشترك الأعظم الذي يتوافر في غالبية حالات النزاعات الحدودية العربية هو حضور العامل الاستعماري، إذ تعد النسبة الأكبر من الاتفاقيات الخاصة بالحدود بين الكيانات العربية راجعة إلى العهد الاستعماري الفرنسي أو البريطاني أو الإسباني، وأنه حينما نشور قضية حدودية بين طرفين في هذا الإطار فإنه عادة ما تكون الوثائق المرجعية الوحيدة في هذا الشأن هي وثائق الحقبة الاستعمارية. انظر: حسن أبو طالب، "اجتهادات أولية عن الحدود العربية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 111، يناير 1993م) ص165.

¹⁶ ولهذا السبب فقد اعتبر بعض الدارسين أن قضايا الحدود تعد مصدراً من أهم مصادر الصراعات بين الدول العربية وأنها ستظل تشكل مصدراً من مصادر الصراعات بين تلك الدول ما لم تتم تسوية مشكلتها تسوية حقيقية وعادلة. انظر: عمر عز الرجال، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 111، يناير 1993م) ص201.

¹⁷ للتوسع أكثر حول هذا الموضوع يرجى مراجعة: أحمد طربين: التجزئة العربية وكيف تحققت تاريخياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م) صص 7-14.

¹⁸ علي الدين هلال وبهجت قرني، م.س، ص32.

¹⁹ حول هذه الجزئية، انظر: بول. س. نوبل، "النظام العربي، الضغوط والقيود والفرص". في: بهجت قرني وعلي الدين هلال (محررين)، م.س، صص 124-129.

وكون تلك الدول هي القوى المؤثرة على المستوى العربي، جعلها تطمح إلى القيام بأدوار قيادية على المستويات الإقليمية، (أفريقيا والعالم العربي بالنسبة لمصر، الخليج والعالمين العربي والإسلامي بالنسبة للسعودية، العالم العربي وإقليم غرب آسيا بالنسبة للعراق وسوريا). وقد أفضت تلك الوضعية إلى حدوث تنافس شديد بين تلك الدول، على قيادة النظام العربي.

ويلاحظ أن بعض الدول العربية قد اتبعت سياساتٍ راديكالية، هدفت إلى تغيير النظام الإقليمي العربي، كما هي الحال مع السياسة الخارجية التي اتبعتها مصر على عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وخاصةً في السنوات ما بين 1955-1967²⁰، وهو ما حصل أيضاً في حالة السياسة الخارجية التي اتبعتها العراق في ظل حكم حزب البعث 1968-2003، ونفس الوصف ينطبق على السياسة الخارجية التي انتهجتها سوريا في الفترة ما بين 1970-2011، في حين إن دولاً أخرى قد انتهجت سياساتٍ معتدلة، هدفت إلى المحافظة على شكل النظام القائم، ونذكر من بين تلك البلدان، كلا من: المملكة العربية السعودية، ومصر، وهذه الأخيرة اتبعت ذلك النوع من السياسات، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن.

ولعل من أهم المفارقات التي جسدتها السياسات الخارجية للدول العربية أن بعضاً من الدول التي تشكل قلب النظام الإقليمي العربي تحالفت مع قوى هامشية ضد بعض دول النظام العربي الأخرى. والمثال الواضح لذلك، هو تحالف سوريا مع إيران ضد العراق، خلال الحرب العراقية الإيرانية²¹، وهو التحالف الذي لا يمكن فهمه ولا تبريره، إلا في كونه يأتي تطبيقاً لنسبة الفيلسوف الهندي القديم كوتيليا، الذي يقول بأن: على الدولة أن تتحالف دائماً مع دولة جارة للدولة المجاورة لها، إذا كانت تخاف من هذه الأخيرة، وذلك بهدف احتوائها²².

ويبدو أن هناك علاقةً طرديةً بين زيادة درجة قوة الدولة وبين سعيها إلى انتهاز سياسةٍ خارجيةٍ نشطة، وحالة الدول العربية تؤكد لنا صدق هذه الفرضية، فعلى سبيل المثال فإن السعودية وبعد أن كانت تميل إلى العزلة في مرحلة الخمسينيات والستينيات تحولت إلى نهجٍ جديدٍ من السياسة الخارجية، وجد تجسده في سياسةٍ نشطة، انتهجتها هذه الأخيرة على المستوى العربي والإسلامي²³، وقد تزامن انتهاز السعودية لتلك السياسة مع الطفرة البترولية الكبيرة التي عرفتتها تلك الدولة مع مطلع السبعينيات²⁴. ونفس الملاحظة لكن في اتجاهٍ معاكسٍ تنطبق على مصر، التي أصبحت سياستها الخارجية تميل إلى العزلة منذ منتصف السبعينيات، وهو الأمر الذي كان راجعاً -ربما في ذلك الوقت- إلى الضعف الكبير الذي عانى منه الاقتصاد المصري، في تلك المرحلة²⁵.

²⁰ انظر بول .س. نوبل، م.س، ص 113.

²¹ عندما أعلنت سوريا رسمياً مساندتها لإيران في حربها ضد العراق في العام 1980م، فسر بعض الدارسين ذلك الموقف بأنه جاء كنتيجة للحالة المتدهورة التي وصلت إليها العلاقات السورية العراقية. انظر: عبلة مزوزي: العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010م) ص 83.

²² انظر: ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م) ص 161.

²³ انظر: غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م "دراسة في العلاقات الدولية" (بيروت: معهد الانماء العربي، 1980م) صص 655-659.

²⁴ للتوسع أكثر حول تلك الطفرة البترولية وتأثيرها على نمط السياسة الخارجية السعودية. انظر: غسان سلامة، م.س، صص 91-112.

²⁵ لا يعني ذلك أبداً إغفالنا لبعض العوامل الأخرى التي ساهمت في تلك العزلة التي عانت منها مصر في النظام العربي منذ نهاية السبعينيات، مثل اتجاه السادات إلى إبرام صلح منفرد مع إسرائيل، وتخلصه من الحليف السوفييتي. انظر: السيد أمين شلي، "نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً (1952-2002م)"، مجلة السياسة الدولية (عدد 149، يوليو 2002م) ص 11.

كما يلاحظ أن المنطقة العربية قد عرفت نمطاً دقيقاً وخصوصاً من موازين القوة، قائم على أساس تبعثر القوة، وتوزيعها الشديد بين الدول الأعضاء، بحيث إن أية محاولة من قبل إحدى تلك الدول للهيمنة على النظام الإقليمي العربي تؤدي تلقائياً إلى قيام تحالف بين مجموعة من الدول الأخرى، لمنع نجاح تلك المحاولة، وهذا الأمر ربما هو الذي يفسر لنا النمط المرن والمتغير باستمرار من التحالفات الذي شهدته المنطقة، فعلى سبيل المثال، فقد أدى انتصار العراق على إيران في حرب الخليج الأولى، وطموحه إلى تجسيد قيادته للعالم العربي، خصوصاً مع التزايد الكبير في قوته إلى قيام تحالف بين مصر والسعودية وسوريا، لمواجهة هذا الطموح القيادي العراقي.²⁶

أما الدول العربية الصغيرة فإن سياساتها الخارجية عادةً ما تكون أقل نشاطاً من مثيلاتها لدى الدول الكبيرة والمتوسطة²⁷، وذلك راجع إلى أن هذه الدول كثيراً ما تحاول أن تنأى بنفسها عن الصراعات، والتنافس، القائمين بين الدول الكبيرة. كما أن هذه الدول وعلى خلاف الدول العربية المؤثرة، فإنها لا تهدف إلى لعب أدوار قيادية، على المستوى الإقليمي، بقدر ما تهدف إلى البقاء، والابتعاد عن هيمنة الدول الكبيرة، في النظام.²⁸

ويلاحظ أيضاً طغيان الهاجس الأمني على غيره من الهواجس، ضمن أولويات السياسة الخارجية لهذا النوع من الدول.

كما أن السياسة الخارجية لهذا النوع من الدول كثيراً ما تتسم بقدر كبير من التناقضات، التي لا يمكن تبريرها ولا فهمها، إلا في كونها تأتي تعبيراً عن حاجة تلك الدول المستمرة إلى توفير الأمن، فبعض الدول العربية على سبيل المثال، تشكل أحد أهم الداعمين للقضية الفلسطينية، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات جيدة مع الدول الداعمة لإسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بعض الأحيان مع إسرائيل نفسها²⁹، كما حاولت عمان في وقت سابق أن تحتفظ بعلاقات جيدة مع طرفي الصراع في الحرب العراقية الإيرانية.

وعادةً ما يكون هذا النوع من الدول أكثر سعيًا إلى إبرام اتفاقيات دفاع مشترك، أو الدخول في أحلاف عسكرية، حتى ولو كانت تلك الاتفاقيات أو الأحلاف مع دول هامشية عن النظام الإقليمي العربي، أو من خارجه.

كثيراً ما تتأثر علاقات هذه الدول بوجودها إلى جوار دول كبيرة، أو قوية، وفي هذه الحالة فإن العلاقات الخارجية لتلك الدول تعتمد على قدرتها على قراءة العديد من الحقائق، وعلى درجة تداخل هذه الحقائق مع أثر موقعها الجغرافي، وانطلاقاً من ذلك فإن تلك الدول الصغيرة قد تختار طواعيةً أن تنهج سياسة خضوع وتبعية لدولة قوية، مجاورة لها، أو

²⁶ انظر: بول.س.نوبل، م.س، صص 142-189.

²⁷ تكاد قطر تشكل الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة في النظام الإقليمي العربي، فعلى الرغم من كونها دولة صغيرة فإنها في السنوات الأخيرة قد نهجت سياسة خارجية نشطة للغاية، انظر: إيمان رجب، "التناقض": كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية"، الشبكة (موقع مجلة السياسة الدولية: www.siyassa.org.eg، بتاريخ 2014/06/17). وراجع أيضاً: مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 187، يناير 2012م) صص 162-165.

²⁸ يمكن في هذا الصدد ملاحظة السلوك القطري الساعي باستمرار إلى الابتعاد عن مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي. انظر: مروة فكري، م.س، ص 162.

²⁹ على سبيل المثال فإن دولة قطر في الوقت الذي تستضيف فيه أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الخليج وهي قاعدة العديد، فإنها تحتفظ بعلاقات جيدة وقوية مع إيران و مع العديد من أقطاب الممانعة في العالم العربي، كما أنها تتخذ مواقف يمكن اعتبارها متناقضة من القضية الفلسطينية، ذلك أنها في الوقت الذي تعتبر فيه من أهم الداعمين للقضية الفلسطينية وتستضيف العديد من قيادي حركة حماس فإنها في الوقت ذاته تحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل في مخالفة لموقف مجلس التعاون الخليجي التي هي عضو فيه من مسألة التطبيع مع إسرائيل. راجع: مروة فكري، م.س، ص 162. وراجع أيضاً: إيمان رجب، م.س.

أن تحاول المحافظة على سياسة مستقلة عن تلك الدولة، عبر التقرب من دولٍ صغيرة، في مثل حالتها، أو عبر عقد معاهدةٍ مع دولةٍ قويةٍ، بعيدةٍ عنها³⁰.

3. مدى نجاح الدول العربية في توظيف موقعها الجغرافي في سياساتها تجاه المنظومة الدولية

تعتبر قدرة الدولة على توظيف موقعها الجغرافي واستثمار خصائصه فيما يخدم مصالحها القومية عاملاً أساسياً في نجاح سياساتها الخارجية، والدول العربية ليست استثناءً من تلك القاعدة، فقد نجحت هذه الدول في استثمار خصائص موقعها الجغرافي أحياناً، فجلبت نجاحاتٍ لسياساتها الخارجية، وفشلت في ذلك أحياناً أخرى، فساهمت في إضعاف سياساتها الخارجية.

ومهما يكن من أمرٍ، فإن محاولة البحث في العلاقة بين العوامل الجغرافية وسلوكيات السياسة الخارجية لهذه الدول على الصعيد الدولي، قد قادتنا إلى الخروج بمجموعة من الاستنتاجات حول الأسباب التي أدت إلى فشل الدول العربية في توظيف مواردها ومقدراتها الكبيرة ومن ضمنها المحدد الجغرافي بالشكل المطلوب في سياساتها تجاه القوى المهيمنة على النظام الدولي، وتلك الأسباب هي:

أ. عدم استيعاب صناع القرار في البلدان العربية للتغيرات التي تحصل في النظام الدولي: إن عدم تحقيق الدول العربية لأهداف سياساتها الخارجية يرجع في جزءٍ كبيرٍ منه إلى عدم استيعاب صناع السياسة الخارجية فيها للتغيرات التي تحدث في النظام الدولي، إلا في وقتٍ متأخرٍ، الأمر الذي يؤدي بهم إلى القيام بتصرفاتٍ على أساسٍ أوضاعٍ قد تغيرت، أو المراهنة على تناقضاتٍ في النظام الدولي كانت قائمةً في فترةٍ سابقةٍ، ولم تعد موجودةً³¹.

والأمثلة على هذا النوع من السلوك من قبل صناع السياسة الخارجية في الدول العربية عديدة، نذكر منها: إدخال عبد الناصر لمصر في حربٍ ضد إسرائيل في العام 1967، وتعرضه لهزيمةٍ ساحقةٍ، في الوقت الذي كان فيه قد بنى تصوراتهِ لسيناريو تلك الحرب، انطلاقاً من إيمانه بأن أياً من القوتين العظميين، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، لن يسمحا باندلاعٍ فعليٍّ للحرب، بين مصر وإسرائيل، أو على الأقل لن يسمحا بتفاقمها، بيد أن ذلك كان خطأً فادحاً من عبد الناصر، في تقدير الوضع الدولي المتغير، في النصف الثاني من الستينيات³².

فالولايات المتحدة علاوةً عن انحيازها الكامل لإسرائيل، ودعمها اللامحدود لهذه الأخيرة، فإنها كانت مشغولةً في ذلك الوقت بحرب فيتنام؛ وبالتالي، فإنه لم يكن من المحتمل أن تقوم إدارة جونسون بأي خطوةٍ لإيقاف تلك الحرب³³، خاصةً أن موازين القوى فيها كانت تميل لصالح إسرائيل، ضد مصر، والدول العربية.

³⁰ انظر قريباً من هذا المعنى في: عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية "دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافية السياسية" (الكويت: وكالة المطبوعات للنشر، بدون تاريخ) ص 83.

³¹ انظر قريباً من هذا المعنى، في: علي الدين هلال وآخرون: دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987م). انظر بوجه خاص الصفحة الأخيرة من التقديم المرموز لها بالحرف "ي".

³² انظر: فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) صص 283-284.

³³ انظر: فواز جرجس، م.س، ص 284.

ومن جهةٍ أخرى فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن في وضعٍ قويٍّ في المنطقة، يمكنه من إيقاف تلك الحرب، أو التأثير في مسارها لصالح العرب، إضافةً إلى كونه أصلاً ليس معنياً ولا مهتماً بإيقاف تلك الحرب، لاسيما أن نتائجها قد صبت في صالحه، على اعتبار أن تداعياتها قد دفعت العديد من الدول العربية إلى تبعيةٍ شبه كاملةٍ لهذا القطب، الذي كان يمثل المنافس الرئيسي للولايات المتحدة، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية³⁴.

ونفس الخطأ في تقدير أوضاع النظام الدولي يلاحظ أنه قد وقع فيه أيضاً خليفة الرئيس جمال عبد الناصر أنور السادات، الذي راهن كثيراً على الولايات المتحدة، في وضع حدٍ نهائيٍّ للحروب العربية الإسرائيلية³⁵.

كما حاول أن يقدم مصر على أنها الحليف المقرب للولايات المتحدة، والوكيل المكلف بحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وقد سعى من خلال ذلك إلى أن يجتذب دعم الولايات المتحدة له، للقيام بهذا الدور، متناسياً العلاقات القوية جداً والتميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي تلك العلاقات التي تجعل من إسرائيل الحليف الوحيد الموثوق به، من قبل الولايات المتحدة، في المنطقة³⁶.

ونفس الملاحظة يمكن إيرادها عند الحديث عن قيام العراق بقيادة صدام حسين باحتلال الكويت في العام 1990، إذ أن صدام حسين كان قد بنى حساباته على أوضاع الحرب الباردة، والصراع المحتدم فيها، بين القوتين العظميين، في حين أن تلك الأوضاع كانت قد تغيرت بشكل كبير، فلا الاتحاد السوفيتي كان هو اتحاد السوفيتي الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، ولا الولايات المتحدة هي نفسها الولايات المتحدة التي كانت في تلك العقود³⁷.

وقد قاد ذلك الخطأ في تقدير الموقف صدام حسين إلى الوقوع في مجموعة من الأخطاء المتوالية، التي تسبب فيها رهانه على أن الولايات المتحدة لن تقدم على التدخل عسكرياً من أجل تحرير الكويت، وأنها إن قامت بذلك فإن الاتحاد السوفيتي لن يقف مكتوف الأيدي، وهو يشاهد العراق الذي يعد أحد أهم حلفاءه في المنطقة وهو يدمر³⁸.

³⁴ مثلما ارتبط ظهور الحرب الباردة ببرز الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية كنظام سياسي واجتماعي وكأيديولوجيا منافسة وكقوة دولية ذات قدرات عسكرية وتحالفات دولية جعلت منها إحدى القوتين الرئيسيتين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك فإن انهيار البناء السوفيتي بطواقه المختلفة في مطلع التسعينيات قد ارتبط بانتهاء الحرب الباردة وتغير المفاهيم التي حكمت وجهت العلاقات الدولية على مدى الحقب التي سبقت ذلك الانهيار. انظر: السيد أمين شلي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005) ص 137.

³⁵ انظر: جمال زهران، م.س، ص 93.

³⁶ أكبر دليل على ذلك هو أن إسرائيل قد ظلت منذ العام 1967 تحتل المرتبة الأولى بين الجهات المتلقية للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية السنوية، كما ظلت إسرائيل تستحوذ على النصيب الإجمالي الأكبر من تلك المساعدات منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث أن مجموع المعونات الأمريكية المباشرة التي قدمت إلى إسرائيل قد زاد في العام 2003 على 140 مليار دولار، وإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تتلقى من الولايات المتحدة مساعدة سنوية مباشرة قدرها 3 مليارات دولار أي ما يوازي خمس موازنة المساعدات الخارجية الأمريكية بأكملها. انظر: جون جي. مير شايمرو استفن ام. والت (ترجمة فاضل جتكر): أمريكا المختطفة "اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية" (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006) صص 13-14.

³⁷ على الرغم من كون الاتحاد السوفيتي كان يستطيع أن يكتفي بإدانة العراق من الناحية المبدئية حتى لا يبدو وكأنه يؤيد ما قام به العراق من انتهاك للحدود، وأن يقوم في نفس الوقت برفض أي تدخل عسكري أممي ضد العراق، خاصةً في ظل وجود آليّة جهنمية وضعت تحت قيادة أمريكية لتدمير العراق، فإنه قد اختار وفي ثلاث مناسباتٍ مختلفة أن يؤيد علناً الموقف الأمريكي لبالغ التشدد، وأن يؤكد هذا التأيد بالتصويت الإيجابي على سلسلة لا تنقطع من قرارات مجلس الأمن التي صدرت ضد العراق. انظر: مارسيل ميرل (ترجمة حسن نافعة): أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد (القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992) ص 62.

³⁸ يرى سعد الدين الشاذلي أن: الاتحاد السوفيتي لو كان قد اتخذ قراراً مؤيداً للعراق في تلك الحرب كأن يستخدم حق النقض الفيتو ضد القرارات التي كان يصدرها مجلس الأمن في تلك الفترة ضد العراق بضغط من الولايات المتحدة أو حتى لو أنه اكتفى بعدم اعترافه بالحصار

ب. ضعف تأثير البلدان العربية في المنظومة الدولية: إن الدول العربية ليست موضوعاً للنظام الدولي فحسب، وإنما بإمكانها أن تلعب دوراً هاماً أيضاً في تغيير بعض جوانبه، وفي التأثير على المعادلة المركزية فيه.³⁹

وتدلنا الخبرة التاريخية على إمكانية الوصول إلى إحداث ذلك التأثير، خصوصاً أنها تبرهن على أن هناك العديد من الأمثلة على قيام بعض من الدول العربية بالتأثير على أوضاع النظام الدولي في مراحل تاريخية معينة.

نذكر من بين تلك الأمثلة الدور الذي قامت به مصر على عهد الرئيس جمال عبد الناصر في خلق حركة عدم الانحياز، كمنظومة ثالثة مخصصة للدفاع عن مصالح الدول النامية، والابتعاد بها عن التبعية لأي من المعسكرين، وهو الأمر الذي كانت له آثار إيجابية عديدة على النظام الدولي، أهمها التخفيف من التناقض الشديد والحاد بين المعسكرين، والذي كاد يدفع بهما إلى الدخول في حرب مباشرة في أكثر من مناسبة، وهي الحرب التي لو كانت قد اندلعت فإنها كانت لتؤدي حتماً إلى تدمير العالم بأسره.

ونذكر من بين تلك الأدوار كذلك، الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية على عهد الملك فيصل في التأثير على العلاقات الدولية، عن طريق قيادتها لحظر بترول على الدول الداعمة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة⁴⁰، الأمر الذي كانت له تداعيات بالغة الخطورة على مسار العلاقات الدولية في السبعينيات عموماً، وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المنتجة للبترول بوجه خاص.

وكمثال آخر على الأدوار الهامة التي قامت بها بعض الدول العربية المؤثرة وأدت إلى إحداث تغيير في بعض جوانب النظام الدولي، نذكر قيام العراق تحت قيادة صدام حسين باحتلال الكويت في العام 1990.

إذ أن ذلك الحدث إضافة إلى تداعياته السلبية على النظام الإقليمي العربي وعلى العلاقات العربية - العربية، فقد كانت له تداعيات بالغة الخطورة كذلك على النظام الدولي.

فقد أدى ذلك الاحتلال وما أعقبه من تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج إلى دخول العالم في حقبة جديدة من العلاقات الدولية، أبرز سماتها الهيمنة الأمريكية المطلقة على شؤون العالم، وهي الحقبة التي عرفت في أدبيات العلاقات الدولية بتسمية النظام العالمي الجديد⁴¹.

بيد أن المشكلة الأساس التي تؤدي إلى إضعاف دور البلدان العربية في المنظومة الدولية في الوقت الحاضر تبقى هي فشل هذه الدول في الوصول إلى الحد الأدنى من التنسيق بين سياساتها الخارجية، وتغليبها لمصالحها القطرية على المصالح القومية، إضافة إلى غياب الإرادة السياسية أصلاً لدى أغلب بلداننا العربية للعب دور فاعل في تلك المنظومة.

المفروض على العراق وأمدته بما يحتاج إليه من أسلحة ومعدات متطورة في مجال الدفاع الجوي والحرب الالكترونية، وأنه لو قرن ذلك بامداده بالمعلومات الدقيقة التي تحصل عليها أقمار التجسس السوفيتية لساهم ذلك الدعم السوفيتي للعراق في تغيير الكثير من معطيات تلك الحرب ونتائجها أو على الأقل فإن انتصار دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة كان سيكون أكثر تكلفة بكثير مما كان عليه الحال. انظر: سعد الدين الشاذلي: الحرب الصليبية الثامنة "الجزء الثالث الأخير" (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1991) ص50.

³⁹ انظر قريباً من هذا المعنى في: علي الدين هلال (محرراً)، م.س، الصفحة الأخيرة من التقديم المرموز لها بحرف "ي".

⁴⁰ للتوسع أكثر انظر: غسان سلامة، م.س، صص 414-426.

⁴¹ هناك علاقة وطيدة بين احتلال العراق للكويت وما أعقبه من تدخل أمريكي في المنطقة وقيامها بتدمير العراق، وبين قيام نظام الأحادية القطبية أو ما عرف في الأدبيات السياسية بالنظام العالمي الجديد. للتوسع أكثر حول هذا الموضوع انظر: محمد عوض الهزايمة: قضايا دولية (عمان الأردن: جامعة العلوم التطبيقية، 2005) صص 30-41.

ج. تبعية السياسات الخارجية للدول العربية وهيمنة القوى الكبرى عليهما: يلاحظ الدارس لسلوك الدول العربية الخارجي إن هذه الدول وعلى غرار باقي بلدان العالم الثالث ما إن تخرج من نظامٍ دوليٍّ مهيمنٍ حتى تدخل في نظامٍ مهيمنٍ جديدٍ، فقد خرجت هذه الدول من نظام الهيمنة الاستعماري التقليدي البريطاني الفرنسي لتدخل في نظام جديد للهيمنة، قوامه التبعية لأحد المعسكرين، المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، ثم ما إن خرجت من هذا النظام المهيمن بنهاية الحرب الباردة حتى دخلت تحت طائل نظام هيمنة جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو النظام الذي عرف بمسحي النظام العالمي الجديد.

والاستثناء الوحيد في هذا الإطار تقريباً، يمكن إirاده عند الحديث عن سلوك مصر الخارجي في الفترة ما بين 1955 و1967، وهي المرحلة التي اتسمت باتباع مصر لسياسةٍ خارجيةٍ مستقلةٍ ونشطةٍ، من خلال استخدام الثغرات في نظام توازن القوى القائم، من أجل المحافظة على استقلالها وحمايته⁴².

خلاصة: من خلال ما سبق تتضح لنا مدى أهمية العامل الجغرافي، ودوره كأحد العناصر الأكثر تأثيراً في السياسات الخارجية العربية، خصوصاً في ظل ما تحدثنا عنه من امتلاك الدول العربية لموقعٍ استراتيجيٍّ فريدٍ، بيد أنه ينبغي التنبيه إلى أن الموقع الاستراتيجي للدول العربية ليست له أهمية في حد ذاته، إلا بمقدار قدرة تلك الدول على الاستفادة منه، وحمايته، وإلا فإن وجود الموقع الاستراتيجي قد لا يشكل ميزةً لتلك الدول، إذا ظلت ضعيفةً، وغير قادرةٍ على توظيفه، في خدمة مصالحها، كما حصل في الوقت الحالي، وكما هو حاصل أيضاً في مراحل تاريخيةٍ سابقةٍ، كان فيها الموقع الاستراتيجي للدول العربية يشكل عبئاً عليها، ونقطة ضعفٍ في سياساتها الخارجية⁴³.

⁴² انظر: علي الدين هلال (محرراً)، م.س، الصفحة التي يرمز إليها المؤلف بالحرف "ز".

⁴³ انظر قريباً من هذا المعنى في: محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م) ص20.

لائحة المراجع

كتب

1. إبراهيم أحمد سعيد: ما بين الجغرافيا السياسية ومخاطر الجيوبوليتك والعولمة (دمشق: دار الأوانل للنشر والتوزيع، 2006م).
2. أحمد طربين: التجزئة العربية وكيف تحققت تاريخيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م).
3. جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
4. جون جي. مير شايمرو استفن ام. والت (ترجمة فاضل جتكر): أمريكا المختطفة "اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية" (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006).
5. سامح راشد: العلاقات الخليجية العربية 1970 - 2000 (الأطر والاتجاهات) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005م).
6. سعد الدين الشاذلي: الحرب الصليبية الثامنة "الجزء الثالث الأخير" (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1991).
7. السيد أمين شلبي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).
8. الطالب ولد إبراهيم: العلاقات الموريتانية الخليجية (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005-2006م).
9. عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية "دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية" (الكويت: وكالة المطبوعات للنشر، بدون تاريخ).
10. عز الدين عبد السلام مختار العالم: السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية (1951. 1977م) (طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م).
11. علي الدين هلال وآخرون: دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987م).
12. علي الدين هلال وبهجت قرني محررين (ترجمة جابر سعيد عوض): السياسات الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002).
13. غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م "دراسة في العلاقات الدولية" (بيروت: معهد الانماء العربي، 1980م).
14. فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
15. مارسيل ميرل (ترجمة حسن نافعة): أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد (القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992).
16. محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م).
17. محمد عوض الهزيمة: قضايا دولية (عمان الأردن: جامعة العلوم التطبيقية، 2005).

18. منصور عسو: العلاقات الدولية (وجدة: دار النشر الشرقية، بدون تاريخ).
19. ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م).

أطروحات ورسائل جامعية

1. سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، مارس 2002).
2. عبلة مزوزي: العلاقات الإيرانية- السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010م).

مقالات

1. إيمان رجب، "التناقض": كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية"، الشابكة (موقع مجلة السياسة الدولية: www.siyassa.org.eg، بتاريخ 2014/06/17).
2. بطرس بطرس غالي، "الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 34، أبريل 1973م).
3. حسن أبو طالب، "اجتهادات أولية عن الحدود العربية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 111، يناير 1993م).
4. السيد أمين شلبي، "نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاما (1952-2002م)"، مجلة السياسة الدولية (عدد 149، يوليو 2002م).
5. عمر عز الرجال، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 111، يناير 1993م).
6. مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: عدد 187، يناير 2012م).